الرعاية التربوية في السياقات الإسلامية

(جزء من «دليل ممارسات كامل للرعاية التربوية في السياقات الإسلامية»)

مؤسسة "فاميلي فور إيفري
تشايلد - عائلة لكل طفل"

Family
for every child

المحتويات

شكر وتقدير **i**

الاختصارات **ii**

مسرد المصطلحات **iii**

مقدمة **1**

1. الغرض من هذا الدليل وهيكله 1
2. دور الرعاية التربوية في استمرارية خيارات الرعاية البديلة 1
3. مبادئ الرعاية التربوية التي تركز على الطفل 5

الجزء (أ): الرعاية التربوية في السياقات الإسلامية **6**

1. المواقف المتخذة إزاء إيداع الأطفال لدى غير الأقارب 6
2. تعزيز الرعاية التربوية التي تضع احتياجات الطفل واهتماماته في المقام الأول 8
3. الانفتاح حول أصول الطفل والاتصال بالأسرة البيولوجية 9
4. مقارنة أنظمة الرعاية التربوية وحالة تطورها 11

الجدول 1 مقارنة بين أنواع الرعاية البديلة المختلفة، بما في ذلك الرعاية التربوية **3**

الجدول 2 مقارنة أنظمة الرعاية التربوية في خمسة بلدان **11**

التحديات الرئيسية التي تواجه مجال تطوير الرعاية التربوية ضمن السياقات الإسلامية **13**

المراجع **16**

شكر وتقدير

لقد ساهم في تجميع دليل الممارسة هذا وتحريره التزام واهتمام وحماس أعضاء مجموعة عمل «الرعاية في السياقات الإسلامية» لدى مؤسسة عائلة لكل طفل، التي يمثلها كلٌ من: الدكتورة/ عبلة البدري والفريق الكبير لجمعية قرية الأمل بمصر؛ ومحمد إحسان وآنا ساكريتي ناوانجساري من المحمدية بإندونيسيا؛ ويارا مصلح من مؤسسة نهر الأردن بالأردن؛ وسلطان صداقة من منظمة «Hayat Sende» بتركيا؛ وأولماس جوماشوفا وأنارا كاليلوفا من سيميا بقرغيزستان. والشكر الجزيل موصول أيضًا إلى هيو سالمون، المستشار الذي اضطلع بتجميع المسودات المختلفة لهذا الدليل وتحريرها.

الاختصارات

BCN	Better Care Network (بتر كير نتورك)
CSO	منظمة مجتمع مدني
FC	الرعاية التربوية
HVS	جمعية قرية الأمل، مصر
JRF	مؤسسة نهر الأردن، الأردن
MHD	المحمدية، إندونيسيا
SW	مرشد اجتماعي
UNCRC	اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل

مسرد المصطلحات

جميع المصطلحات مستمدة من مسرد مصطلحات مؤسسة Better Care Network،[1] ما لم يُنصّ على خلاف ذلك.

الرعاية البديلة: هي ترتيب رسمي أو غير رسمي تتم بموجبه رعاية الطفل طوال الليل على الأقل خارج منزل الوالدين، إما بقرار من سلطة قضائية أو إدارية أو جهة مخولة حسب الأصول أو بمبادرة من جانب الطفل أو والديه أو أحدهما أو مقدمي رعاية رئيسيين أو تلقائيًا من قبل مقدم رعاية في غياب الوالدين.

الرعاية الرسمية: جميع حالات الرعاية التي يتم فيها إيواء الطفل بأمر من سلطة مختصة، وكذلك الرعاية السكنية، بغض النظر عن المسار الذي دخل به الطفل.

الرعاية التربوية: الحالات التي يتم فيها إيواء الأطفال من جانب سلطة مختصة لأغراض الرعاية البديلة في البيئة المنزلية لأسرة أخرى خلاف أسرتهم الأصلية، والتي تم اختيارها وتأهيلها واعتمادها والإشراف عليها لتقديم هذه الرعاية (UN 2010).

أنواع الرعاية التربوية (Cantwell, Davidson, Elsley, Milligan and Quinn 2012) (Family for Every Child 2015a, p.8):

- **رعاية تربوية قصيرة أو متوسطة الأجل** لبضعة أسابيع أو أشهر تزامنًا مع بذل جهود كبيرة لجمع شمل الطفل مع أسرته.
- **الرعاية التربوية طويلة الأجل** تمتد حتى سن الرشد للأطفال الذين لا يستطيعون العودة إلى أسرهم، ومسألة التبني غير مناسبة لهم.
- **الرعاية التربوية لفترة قصيرة** حيث تتم فيها رعاية الأطفال لفترات قصيرة أثناء وجود الوالدين في المستشفى أو لمنحهم استراحة من مسؤوليات الرعاية. وقد تم تخطيط عملية الإيواء وبإمكان الأطفال تكوين علاقات مع مقدمي الرعاية لديهم.
- **الرعاية التربوية في حالات الطوارئ** بالنسبة لعملية إيواء الطفل غير المخطط لها لبضعة أيام أو أسابيع بالتزامن مع السعي لتوفير إيواء طويل الأجل.
- **العلاج أو الرعاية التربوية المتخصصة**، على سبيل المثال، الأحداث الجانحين أو الأطفال الذين يعانون من صعوبات سلوكية خطيرة أو مشاكلات في الصحة العقلية.
- **رعاية الأم والطفل** حيث تتم رعاية الوالدين، عادة الأمهات الصغيرات، إلى جانب أطفالهم في محاولة لمساعدتهم في تربيتهم.

كفالة (Kafala): مجموعة متنوعة من وسائل توفير الرعاية للأطفال المستضعفين والمعرضين للخطر، تقرّها الشريعة الإسلامية، التي لا تعترف بالتبني، حيث إن روابط الدم بين الوالدين والأطفال تعتبر غير قابلة للاستبدال. وغالبًا ما تتم ترجمة مصطلح الكفالة بمعنى «وصاية»، ولكنها يمكن أن تشمل تقديم الدعم المالي وغيره من أساليب الدعم للأطفال المحتاجين إلى رعاية الوالدين أو الأسرة الموسعة أو الرعاية السكنية. وتشير اتفاقية حقوق الطفل التابعة للأمم المتحدة (UN 1989) إلى أنها تأخذ طفلًا للعيش مع أسرة على أساس قانوني دائم وتقدم له الرعاية بنفس الطريقة التي يعامل بها الأطفال الآخرون في الأسرة المعيشية، رغم أن الأطفال المدعومين بموجب الكفالة قد لا يتمتعون بنفس الحقوق في اسم العائلة أو الميراث (Family for Every Child 2015a, p.12)؛ وفي الواقع فإن الصحيح في هذه المسألة وفقًا لأحكام الشريعة الإسلامية والتقاليد هو الحفاظ على اسم ونسب العائلة الأصلية. ويُعرف الوصي في نظام الكفالة باسم «الكفيل»، ويعني التكافل توفير الاحتياجات الأساسية للأطفال اليتامى أو الأطفال مجهولي النسب. والمكفول هو الطفل المشمول في رعاية الكفالة (Rotabi, Broomfeld, Lee and Abu Sarhan 2017).

الديمومة/ التنظيم الدائم: يستخدم مصطلح "الديمومة" فيما يتعلق برعاية الأطفال لوصف ترتيب رعاية طويلة الأجل ومستقر ومستمر يلبي احتياجات الطفل الاجتماعية والعاطفية والنمائية. وغالبًا ما يصف هذا المصطلح العيش في كنف (أو العودة إلى) الأسرة البيولوجية أو التبني رسميًا من جانب أسرة أخرى. ومع ذلك، فقد أظهرت المشاورات التي أُجريت مع الأطفال في الرعاية أن الأهم هو أن يكون الإيواء مناسبًا لاحتياجاتهم ويمكنهم الاستفادة من علاقات رعاية عالية الجودة ومستقرة ومستمرة ومتسقة، بدلاً من الطبيعة الدقيقة للإيواء أو ما إذا كان ينظر إليه على أنه دائم إلى الأبد (UN 2010; Cantwell et al. 2012).

الإيواء: مصطلح عمل اجتماعي لتنظيم السكن خارج المنزل المقدم للطفل أو الشاب على المدى القصير أو الطويل.

إعادة الإدماج: هي "عملية بذل أقصى الجهود بغرض إعادة طفل منفصل إلى أسرته ومجتمعه ليعيش معهم بشكل دائم (عادةً يُعاد إلى أصله)، من أجل الحصول على الحماية والرعاية وإيجاد شعور بالانتماء والهدف في جميع مجالات الحياة". (Family for Every Child 2016).[2]

الوَلِيّ: يشير المصطلح باللغة العربية، في الشريعة الإسلامية، إلى الوصي الشرعي، الذي عادةً ما يكون الأب أو الأقرباء الذكور، المطلوب منه الموافقة على طلب الزواج من المرأة.

مقدمة

1. الغرض من هذا الدليل وهيكله

وُضع دليل الممارسة الماثل بقصد مساعدة الممارسين المباشرين، بما في ذلك الأخصائيون الاجتماعيون، والعاملون الداعمون، ومديروهم، وكذلك واضعو السياسات على المستوى الوطني، في فهم القضايا التي قد تواجههم في تطوير وتقديم الرعاية التربوية في سياق إسلامي.

تحدد هذه المقدمة المصطلحات والمفاهيم والمبادئ الرئيسية في الرعاية التربوية، ثم يتم تقسيم الدليل إلى ثلاثة أجزاء.

يستعرض **الجزء «أ»** مدى اختلاف السياسة والممارسة في بعض السياقات الإسلامية. ويسترشد هذا القسم بمجموعة عمل مكونة من ٥ أفراد تابعة لمؤسسة عائلة لكل طفل يسعون إلى تطوير الرعاية التربوية في خمس دول مختلفة – هي: مصر وإندونيسيا والأردن وقيرغيزستان وتركيا – حيث الإسلام هو دين الأغلبية ومن ثم فلأحكامه تأثير كبير في التشريعات والسياسة الاجتماعية وممارسة العمل الاجتماعي، على الرغم من حدوث ذلك بنطاقات وطرق مختلفة. وقد أصبحت الرعاية التربوية في هذه البلدان على نحو متزايد عبارة عن خدمة تتطلع الحكومات وشركاؤها إلى تطويرها، أو على الأقل استكشافها، كبديل قائم على الأسرة للرعاية في المؤسسات الكبيرة، والتي يدرك الكثيرون الآن أنها لا تستطيع تلبية احتياجات الأطفال التنموية الأساسية وغالبًا ما تكون ضارة لهم.[3]

سيتم نشر الجزأين التاليين، **الجزء «ب» والجزء «ج»**، كلٌ على حدة. إذ يقدم الجزء «ب» ملخصًا للمراحل الرئيسية في عملية الرعاية التربوية، وفي كل مرحلة، يقدم العناصر الرئيسية لما يعتبره أعضاؤنا ممارسة جيدة.

ويتضمن **الجزء «ج»** مجموعةً من أساليب الممارسة الرامية إلى دعم الجوانب المختلفة لممارسة الرعاية التربوية، والمواد التعليمية التي توضح كيفية تنفيذ هذه الجوانب.

2. دور الرعاية التربوية في استمرارية خيارات الرعاية البديلة

يتم تعريف الرعاية البديلة، والمعروفة باسم «الرعاية خارج المنزل»، على أنها:

> **«ترتيب رسمي أو غير رسمي تتم بموجبه رعاية الطفل طوال الليل على الأقل خارج منزل الوالدين، إما بقرار من سلطة قضائية أو إدارية أو جهة مخولة حسب الأصول أو بمبادرة من جانب الطفل أو والديه أو أحدهما أو مقدمي رعاية رئيسيين أو تلقائيًا من قبل مقدم رعاية في غياب الوالدين».**
> (Better Care Network)

تحدد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ الحاجة إلى وجود سلسلة متصلة، أي مجموعة كاملة من خيارات الرعاية البديلة (انظر الجدول 1 أدناه)، ومن ثم فعندما تكون الرعاية البديلة ضرورية، يمكن دائمًا إيواء الطفل في أنسب أنواع الرعاية وتشدد المبادئ التوجيهية على أن تكون الأولوية لضمان توفير الرعاية في محيط عائلي ومجتمعي، حيثما أمكن، والهدف الرئيسي لدى مؤسسة عائلة لكل طفل هو تمكين تنفيذ ذلك.[4] ويعني ذلك تجنب وضع الأطفال في رعاية سكنية واسعة النطاق، على الرغم

من أن المبادئ التوجيهية تعترف بأنه في بعض الحالات قد يستفيد بعض الأطفال من أشكال متخصصة من الرعاية السكنية، يتم تنظيمها بشكل مثالي في مجموعات صغيرة أو في محيط من النوع العائلي في بيئة مجتمعية.

الميزة الأساسية للرعاية التربوية، مقارنة بالأشكال الأخرى للرعاية البديلة، هي أنها توفر إمكانية الاعتناء بالأطفال في بيئة عائلية في محيط مجتمعي. والسمتان الأخريان المميزتان للعناية التربوية هي أنه ترتيب رسمي مع مقدمي رعاية مختارين ومعتمدين بشكل خاص وليسوا من أقرباء الطفل. وتنعكس هذه العناصر في تعريف الرعاية التربوية في المبادئ التوجيهية (الأمم المتحدة عام 2010، الفقرة 29 (ج) (1)، التأكيد المُضاف):

«الحالات التي يتم فيها إيواء الأطفال من جانب سلطة مختصة لأغراض الرعاية البديلة في بيئة منزلية لأسرة أخرى خلاف أسرتهم الأصلية، والتي تم اختيارها وتأهيلها واعتمادها والإشراف عليها لتوفير هذه الرعاية.»

لقد كان توفير الرعاية التربوية البديلة مع هذه العناصر المحددة الثلاثة (رسمية وقائمة على أساس الأسرة ومع مقدمي رعاية مختارين ومؤهلين ومعتمدين ويخضعون للإشراف) أمرًا شائعًا في عدة مناطق، وخاصة أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا على مدار عقود عديدة. وفي معظم البلدان الواقعة بهذه المناطق، يُستبدل هذا النوع من الرعاية التربوية الرسمية أو يحل بالفعل محل الرعاية السكنية باعتباره أكثر أشكال الرعاية شيوعًا التي تقدمها السلطات المحلية في المواقف المختلفة التي قد يحتاج فيها الطفل إلى رعاية خارج نطاق أسرته. ومع ذلك، ففي بلدان أخرى خارج هذه المناطق لا توجد رعاية تربوية على النحو المحدد أعلاه، ربما توجد على نطاق صغير، أو تُستخدم فقط في مجموعة محدودة من الحالات (Family for Every Child 2015b).

الرعاية التربوية هي شكل مرن من الرعاية يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة. ويكمن أحد الاختلافات الرئيسية فيما إذا كان الإيواء **قصيرًا** أو **طويل الأجل**. وتعني الرعاية التربوية طويلة الأجل رعاية مستقرة ومستمرة **في مكان محدد**، يلبي احتياجات الأطفال، حتى يبلغوا سن 18 عامًا أو يكونوا مستعدين بطريقة أخرى للاستقلال[5] ومع ذلك، ففي كثير من الحالات، لا توجد حاجة إلى رعاية بديلة طويلة الأجل، لأن الفائدة الكبيرة من الرعاية التربوية هي أنها يمكن أن تقدم رعاية مرنة للغاية ومؤقتة (قصيرة أو متوسطة الأجل)، فقط طالما دعت الحاجة. وفي الواقع، يتمثل أحد أهم أدوار الرعاية التربوية في تمكين الجهود المبذولة لمساعدة الطفل في العودة بأمان إلى أسرته أو أقاربه أو البقاء في الرعاية، في عملية تعرف باسم **إعادة الإدماج**. ويمكن أن تكون الرعاية التربوية في هذا الصدد شكلاً فعالاً وهاماً من أشكال الدعم الأسري، وهي وسيلة لدعم الأسرة الأصلية للطفل بحيث يتسنى لها رعايته.

إذا تعذرت رعاية الطفل من جانب الوالدين أو فرد آخر مناسب من أفراد أسرته، وإذا لم يكن مقدمو الرعاية المؤقتون قادرين أو راغبين في أن يتحملوا مسؤولية تقديم الرعاية التربوية للطفل بصفة دائمة أو طويلة الأجل، فإن الدور الرئيسي الآخر الذي يمكن أن تقوم به دور الرعاية التربوية هو المساعدة في الاستعداد لوضع بديل للرعاية الدائمة، يكون مستقرًا ومستمرًا، إما من خلال التبني القانوني الكامل للطفل من قبل أسرة أخرى، أو من خلال الرعاية طويلة الأجل في أسرة بديلة مُختارة ومُعتمَدة خصيصًا ومناسبة للطفل.

في كثير من البلدان، تشمل الرعاية التربوية كلاً من الإيواء الرسمي مع الأقارب، والمعروفة أيضًا باسم **رعاية القرابة**، وكذلك الرعاية من غير الأقارب الذين تمت الاستعانة بهم واختيارهم وتدريبهم واعتمادهم خصيصًا لهذا الغرض. وتحقيقًا لأغراض هذا الدليل ولتفادي اللبس، لن يتم اعتبار الرعاية التربوية هنا على أنها الأخيرة: الرعاية الرسمية من جانب غير الأقارب.

5 - يمكن أيضًا جعل الرعاية التربوية طويلة الأجل دائمة؛ انظر الجدول ا أدناه. انظر أيضًا تعاريف "الديمومة" في مسرد المصطلحات وفي الرابط التالي: https://bettercarenetwork.org/toolkit/glossary-of-key-terms#P

يوضح الجدول التالي الاختلافات الرئيسية بين أنواع الرعاية البديلة المذكورة في هذه الوثيقة:

الجدول ا مقارنة بين أنواع الرعاية البديلة المختلفة، بما في ذلك الرعاية التربوية[6]

أنواع الرعاية البديلة	الغرض	المدة
رعاية قرابة غير رسمية	رعاية بديلة مقدمة من جانب أقارب الطفل.	رعاية مرنة – من مدى قصير إلى مدى طويل أو دائم.
رعاية تربوية غير رسمية	رعاية مقدمة من غير الأقارب ممن تختارهم أسرة الطفل أو قادة المجتمع بشكل غير رسمي.	رعاية مرنة – من مدى قصير إلى مدى طويل أو دائم.
رعاية تربوية طارئة	رعاية عاجلة عند الحاجة – لحين حل مشكلات الأسرة، أو العثور على إيواء طويل الأجل.	بضعة أيام أو أسابيع – حسب الحاجة.
رعاية تربوية قصيرة الأجل	إيواء مؤقت يكون بمثابة جسر لإعادة الدمج العائلي أو إيواء دائم.	بضعة أسابيع أو أشهر – حسب الحاجة.
رعاية تربوية طويلة الأجل	رعاية ثابتة ومستقرة طالما كان ذلك مطلوبًا – عادةً حتى سن 18 عامًا؛ بعض الدول تسمح حتى 21 عامًا أو أكثر.	سنوات عديدة حسب الاقتضاء.
رعاية تربوية دائمة	رعاية على المدى الطويل ومعترف بها باعتبارها رعاية دائمة من خلال أمر قانوني يعطي المسؤولية الأبوية لمقدمي الرعاية وذلك دون قطع العلاقة القانونية للطفل مع والديه.	إما حتى سن 18 عامًا، أو لفترة أطول إذا تم تحديد ذلك في النظام القانوني.
الاحتضان للتبني	إعداد الطفل والأسرة المُتبنية المحتملين للتبني.[7]	طالما اقتضى الأمر ولكن عادةً لا تزيد عن سنة واحدة.
رعاية تربوية لفترات قصيرة أو رعاية ترويحية	تهتم الرعاية لفترات قصيرة بدعم الطفل ومقدمي الرعاية الأولية له – غالباً الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم، أو لتوفير الرعاية التربوية لطفل آخر لتوفير رعاية ترويحية لطفل آخر.	عادةً ما تكون لساعات أو أيام في المرة واحدة، ولمرات عديدة، حسب الاقتضاء.
رعاية تربوية جماعية	مجموعة من الأسر الحاضنة في نفس المجتمع تدعم بعضها البعض؛ يمكن أن توفر أي شكل من أشكال الرعاية التربوية.	حسب الاقتضاء.
الرعاية التربوية للأطفال والأمهات	تتم رعاية أحد الوالدين الضعفاء (عادةً ما تكون أمًا شابة) ضمن حالة الإيواء الأسري ذاتها كما هو الحال بالنسبة لطفلها.	تستمر لفترة قصيرة، إلى أن يصبح الوالد والطفل على استعداد للعيش معًا بشكل مستقل، أو يتم الوصول إلى أنه يجب إيواء الطفل بشكل منفصل.
الرعاية التربوية المتخصصة/الطبية/العلاجية	الرعاية التي يقدمها مقدمو الرعاية المدربون تدريباً خاصاً والذين تم دعمهم بشكل مكثف كجزء من فريق يختص بالتعامل مع الطفل من ذوي الاحتياجات الخاصة أو السلوكيات المعادية أو الإعاقات.	طالما يطلب الأمر ذلك.
الرعاية التربوية الإصلاحية	تختص بالمجرمين الشباب الذين ينتظرون المحاكمة أو كبديل للحضانة.	عادةً ما تكون قصيرة الأجل؛ بضعة أسابيع أو أشهر.

7 - لم يتم تعريف التبني نفسه في المبادئ التوجيهية كشكل من أشكال الرعاية البديلة، لأن الأسرة المتبنية تحل محل الأسرة البيولوجية بشكل دائم.

الرعاية التربوية لدى الأقارب أو الرعاية التربوية للحاضنين	هي رعاية معترف بها رسميًا وقانونيًا، في بعض البلدان تم إدراجها ودعمها كشكل من أشكال الحضانة (على الرغم من أنها غير مدرجة في تعريف الرعاية التربوية المستخدمة في هذا الدليل).	طالما يتطلب الأمر، عادةً ما تكون على المدى الطويل.
الوصاية	هي أمر قانوني عادةً ما يتم تأكيده بقرار من المحكمة، بما يمنح شخصًا بالغًا غير الوالدين مسؤولية الوالدين القانونية تجاه الطفل.	عادةً ما تكون طويلة الأجل أو دائمة.
رعاية سكنية لأسرة أو مجموعة صغيرة	رعاية سكنية لمجموعة صغيرة من الأطفال في منزل أو شقق، مع العاملين في مجال الرعاية، بشرط أن تشبه البيئة الأسرة قدر الإمكان. ويتخذ بعضها شكل وحدات سكنية أكثر تخصصية أو علاجية، للأطفال ذوي الاحتياجات المعقدة؛ ويكون بعضها مآوٍ مؤقتة فقط.	قصيرة أو طويلة الأجل، حسب الاقتضاء.
الرعاية السكنية واسعة النطاق أو المؤسسية	تعرّف BCN المؤسسة الكبيرة بأنها تضم 25 طفلاً أو أكثر في مبنى واحد. ويشير مصطلح مؤسسة صغيرة أو منزل أطفال إلى مبنى يضم ١١ إلى ٢٤ طفلاً. وقد يكون هذا للحصول على رعاية قصيرة الأجل (مثل المأوى) أو رعاية طويلة الأجل، بما في ذلك المدارس الداخلية أو دور الأطفال أو ما لا يزال يُعرف أحيانًا بشكل غير دقيق باسم «دور الأيتام»، لأن معظم الأطفال في الرعاية السكنية أحد أبويهم على الأقل لا يزال على قيد الحياة. (Williamson and ;2009 Browne 2010 Greenberg).	لمدى قصير أو طويل، لكن غالبًا ما تكون الرعاية المؤسسية طويلة الأجل في حالة عدم تقديم أي دعم للتواصل الأسري أو إعادة الإدماج.
حياة مستقلة مع تلقي الدعم	يشمل ذلك فردًا أو مجموعة من الشباب الذين يعيشون بشكل مستقل في المجتمع، ولكن لا يزالون يتلقون الدعم من خلال الرعاية الذاتية والمهارات الحياتية.	يعتمد على مستوى الحاجة والوقت اللازم للتهيئة للاستقلال.

3. مبادئ الرعاية التربوية التي تركز على الطفل

قبل النظر في تفاصيل كيفية تخطيط رعاية الأطفال وتطويرها وتوفيرها، من المهم أولاً تحديد المبادئ الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها هذا النوع من الرعاية، وذلك وفقًا للمعايير والقواعد العالمية لرعاية الأطفال.

تتعلق المجموعة الأولى من المبادئ بحقوق الأطفال في مرحلة الرعاية التربوية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (UN 1989)، للقيام بما يلي:

- **المشاركة** في التقييم وصنع القرار ومراجعات أماكن إيوائهم (المادة 12).
- **الحفاظ على هويتهم**، بما في ذلك الجنسية والاسم والعلاقات التربوية (المادة 8).
- **الترعرع في بيئة عائلية** عطوفة آمنة، مع استمرار الرعاية (الديباجة والمادة 20).
- **التواصل** مع الأقارب البيولوجيين، ودعم اقتفاء أثر الأسر ولم شملها (المادتان 9 و22).
- **عدم التمييز:** ينبغي توفير الرعاية التربوية لجميع الأطفال الذين قد يحتاجون إليها، بغض النظر عن العمر أو الصحة أو الإعاقة أو العرق أو الدين أو الميل الجنسي[8] أو أي جانب آخر من جوانب تتعلق بخلفية الطفل (المادة 2).
- **الحفاظ على لغتهم ودينهم وثقافتهم** (المادتان 20 و30).
- **يحق لوالديهم أو غيرهم من الأقارب من الدرجة الأولى** المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة برعايتهم (المادتان 5 و9).

يدعم ما يلي أيضًا من المبادئ الأساسية الأخرى الرعاية التربوية الآمنة والفعالة التي تركز على الطفل.

- يجب أن تمثل **المصالح الفضلى للطفل** أحد الاعتبارات الأساسية في جميع القرارات، (UNCRC, Article 3).
- **مبدأ الضرورة:** يجب ألا يوضع الطفل في رعاية بديلة إلا عند الضرورة (عند تقييم رعاية الأسرة الأصلية أو رعاية ذوي القربى على أنها غير ممكنة). (UN 2010, Articles 32-52; Cantwell et al. 2012, Ch. 5).
- **مبدأ الملاءمة:** في حالة الحاجة إلى رعاية بديلة، فيجب وضع الطفل في المكان الأنسب، تلبيةً لاحتياجاته المُقدّرة، خارج سلسلة خيارات الرعاية.(UN 2010, Articles 15, 44, 48; Cantwell et al. 2012, Ch. 6).
- **ضرورة أن يكون لدى كل طفل يخضع للرعاية البديلة خطة رعاية** متفق عليها مع الطفل والقائمين بالحضانة وغيرهم من المهنيين والأقارب البيولوجيين، إن أمكن، ومراجعتها بشكل دوري (Cantwell et al. 2012, Ch. 6, p.72-74).
- **أهمية التخطيط الدائم** لضمان استفادة الأطفال من الرعاية المستمرة والمستقرة، في أقرب وقت ممكن، ولكن بالشكل الأكثر ملاءمةً لاحتياجاتهم (Cantwell et al. 2012, Ch. 6, p. 72-74).
- **ضرورة الدعم المستمر:** يجب أن يتلقى مقدمو الرعاية والأطفال الدعم المستمر، مع المتابعة والمراجعة الدورتين، بالإضافة إلى فرص التعلم والتطوير، وتقديم الدعم عند انتقال الأطفال أو مغادرتهم مكان الرعاية. ويجب أن يتلقى مقدمو الرعاية البديلة نوعًا من الدعم المالي أو الاقتصادي لكسب العيش، أو التبرعات العينية أو البدلات للمساعدة في تغطية تكاليف رعاية الأطفال أثناء الرعاية التربوية (Cantwell et al. 2012, Ch. 8).

الجزء (أ):
الرعاية التربوية في السياقات الإسلامية

غالبًا ما نواجه تحديين رئيسيين عند تعزيز الحضانة باعتبارها حلاً ممكنًا للرعاية البديلة في البلدان غير الغربية والسياقات الإسلامية على وجه الخصوص. ويرتبط التحدي الأول بالمعتقدات الدينية والقيم الثقافية والأعراف الاجتماعية، ويتعلق الثاني بدرجة أكبر بمسألة كيفية تقديم الرعاية التربوية ودعمها عمليًا.

1- المواقف المتخذة إزاء إيداع الأطفال في حضانة غير الأقارب

تُستمد هوية الطفل ووضعه الاجتماعي في العديد من الثقافات، وخاصةً في الثقافة والتقاليد الإسلامية، من الأصل العائلي والنسب والميراث (Rotabi et al. 2017). وتولي السياقات الإسلامية أهمية بالغة لأن يعرف الطفل هوية والده، وأن يحتفظ بعلاقات مع أسرته، بحيث لا يقتصر ميراث الطفل على اسم والده فحسب، بل وممتلكاته أيضًا، كما أنه يحصل على موافقة الأب الرسمية (بصفته الولي[9]) عند الزواج. ولا يجوز في الشريعة الإسلامية تغيير قرابة الدم والنسب، ولا يجوز تحويل الميراث (Karim 2018)، وبالتالي لا يسمح بالتبني الكامل للطفل.

تنتج عن الأهمية الثقافية للحفاظ على العلاقات مع قرابة الدم للأب أن يتعرض الأطفال الذين يولدون خارج نطاق الزواج ويكبرون دون معرفة اسم والدهم وعائلتهم أو دون إخبارهم بذلك للتهميش وتشويه السمعة. وبالإضافة إلى ضرورة الحفاظ على خطوط ميراث واضحة، من الضروري في الثقافة الإسلامية تجنب أي حالة قد يحدث فيها زنا محارم عن طريق الخطأ، وذلك من خلال تقابل الأخوة والأخوات وزواجهم من بعضهم دون معرفة قرابتهم، لأنهم لا يعرفون قرابة الدم التي تربطهم. وثمة شاغل آخر يتعلق بالمفاهيم الإسلامية المرتبطة بالحجاب والمَحرَم، والتي تمنع المرأة من «كشف وجهها» (أو التعامل بدون الحجاب) عند حضور أي شخص بالغ من غير أسرتها. وهذا يمنع العائلات المسلمة في بعض السياقات من تبني طفل، لأنه عند بلوغهم سن المراهقة، تنطبق هذه القيود عليهم؛ حالهم كحال الآخرين من غير الأقارب.

ولهذه الأسباب، فهناك قلق ومقاومة دينية وثقافية في العديد من الدول الإسلامية لتربية الأطفال في عائلة ليست بينهم وبينها صلة قرابة. ومع ذلك، فإن المخاوف المتعلقة بالنسب تنشأ في الغالب عن الحالة التي يكون فيها الطفل غير عالم بأصلة وهويته الحقيقية، وعوضًا عن ذلك فقد يقوده إلى الاعتقاد، كما يشعر الآخرون، بأنه ابن بيولوجي أو بنت بيولوجية لمقدمي الرعاية التربوية. وينبغي عدم وضع مثل هذه المخاوف في الاعتبار عند ترتيب الرعاية التربوية بشكل علني، وأيضًا إدراك أنه ترتيب مؤقت أو محدود المدة لا يغير النسب أو الميراث، ويتوقع أن يكون الطفل على علم تام به، ويكون الطفل – حيثما أمكن ذلك – على اتصال مع عائلته البيولوجية. وقد أصدرت بعض الهيئات الدينية أحكامًا رسمية لدعم الرعاية التربوية على هذا الأساس. وتسعى بعض العائلات أيضًا إلى حل المخاوف المتعلقة بالحجاب أو المحرم من خلال ضمان أنها ترعى طفلًا صغيرًا فقط بحيث ترضعه مقدمة الرعاية أو إحدى قريباتها رضاعة طبيعية، نظرًا لأنه في الأعراف والممارسات الإسلامية يأخذ الطفل الذي يرضع من الثدي وضع قريب الدم. وهذا حل أقل إيجابية من ضمان الانفتاح حول أصول الطفل، لأنه يحد بشكل كبير من الفئة العمرية للأطفال الذين يُمكن رعايتهم.

لقد عالج علماء الإسلام وقادة المجتمع في العديد من البلدان في الوقت الحالي معظم المخاوف المتعلقة بممارسة الرعاية التربوية، وقد حددت المبررات الواردة أدناه بعض الإرشادات الإسلامية المطوّرة والمصدرة في الوقت الحالي.

الفتوى الرسمية في مصر للرعاية التربوية البديلة

«غالبًا ما يُدعم الإطار القانوني للكفالة بفتوى دينية بسبب حساسية الموضوع. وبشكل عام، يحرّم التبني تمامًا في الإسلام. ومع ذلك، فقد أصدرت دار الإفتاء المصرية (الهيئة الوحيدة المخوّلة بإصدار الأحكام الدينية الرسمية في مصر) فتوى في عام 2005 لتوضيح موقف الإسلام فيما يتعلق بالتبني. ويحثّ الإسلام على رعاية الأطفال المحرومين من رعاية الآباء وتوفير الرعاية لهم على يد أشخاص يتصرفون كما لو أنهم والديهم وفقًا للسنة. «وعليه: فإن مسؤوليات كفالة اليتيم في الإسلام هي كل مسؤوليات وواجبات التبني عدا ما منعه الإسلام من تغيير الأنساب وما يترتب على ذلك من الآثار. واللّه سبحانه وتعالى أعلم». (المصدر: دار الإفتاء المصرية، «الفتوى الرسمية للتبني»).» (علي، 2016)

التوجيهات الإسلامية المتعلقة بالرعاية التربوية والتبني في المملكة المتحدة

صدرت هذه التوجيهات عن علماء مسلمين وقادة محليين (Karim 2018).

- **يحث الإسلام بشدة على رعاية الأطفال المستضعفين، ولا سيما الأيتام (اليتيم)، لكن متى يجوز التبني في الإسلام؟** يختلف التبني والرعاية التربوية المفتوحة، التي يبلغ فيها مقدمو الرعاية الطفل عن أصلهم، عن الممارسة المحرمة للتبني، والتي من خلالها يُبطل التبني العلاقة بين الطفل وآبائهم البيولوجيين. لذا فإن التبني والرعاية التربوية، عند الممارسة العلانية ومراعاة أصول الطفل والعلاقات التربوية، هما من أشكال كفالة اليتيم (ضمان (أو حماية) اليتيم)، وهو أمر بالغ الثناء في الإسلام.

- **الحفاظ على هوية الطفل ولقبه ونسبه:** يوصي العلماء المسلمون بعدم تغيير الوالد بالتبني للقب الطفل. إلا أنه قد يتعرض بعض الأطفال عند الاحتفاظ بألقابهم البيولوجية لخطر تحديد مكان الوالدين المسيئين الذين قد يشكلون خطراً عليهم، وفي هذه الحالة يجب تغيير اسم الطفل، ومع ذلك ينبغي تقديم معلومات للطفل حول نسبه. وعند إدراك الطفل المتبنًى لحالة التبني والنسب، يكون التبني متوافقًا تمامًا مع الشريعة الإسلامية؛ وبالأحرى في حالة الرعاية التربوية، في حالة احتفاظ الوالدين البيولوجيين بالمسؤولية الأبوية في أغلب الأحيان أو قيام الدولة بذلك (ما لم تكن لمقدمي الرعاية التربوية مسؤولية أبوية بأمر من المحكمة).

- **قضايا \الحجاب والخصوصية مع الأطفال من غير ذوي القرابة البيولوجية.** يشترط الإسلام أنه لا يجوز أن يختلي رجل وامرأة (غير مرتبطين ارتباطًا وثيقًا)، وأنه يجب على المرأة تغطية جسمها وشعرها بالكامل (الحجاب)، وهذا يجب ألا يكون عائقًا أمام الرعاية أو التبني. ولا تمثل تغطية الجسم سوى عنصرًا واحدًا فقط من الحجاب؛ فالأهم من ذلك هو السلوك والتعاملات والنوايا، لذا فإن ممارسات «الرعاية الآمنة» المقدمة من القائمين بالرعاية تضمن مستوى عاليًا من الالتزام بالحجاب.

- **في التقاليد الإسلامية، تحتاج النساء اللواتي يرغبن في الزواج إلى مباركة الوصي القانوني (الولي) وموافقته،** وعادةً ما يكون هذا الولي والدهن. إلا أنه بالنسبة للنساء اللواتي ترعرعن في كنف رعاية تربوية أو تبناهن البعض، فيوافق العلماء على أنه يكفي للمرأة أن يقوم بهذا الدور إمام أو عالم إسلامي، والذي قد يفوض هذه السلطة للآباء بالتبني.

- **تأثير الرضاعة الطبيعية على علاقة القرابة:** يمنح الأطفال الذين يرضعون من أي شخص آخر غير الأم البيولوجية قبل سن الثانية وضعًا خاصًا في الإسلام، مما يمنحهم علاقة قانونية مماثلة للأطفال المتبنين. ويعتبر البعض أن هذه طريقة لحل مسائل الحجاب والخصوصية التي تنشأ بين الجنسين بعد البلوغ، لذلك فقد تحفز بعض الأمهات بالتبني أو الحاضنات على إنتاج الحليب عن طريق العلاج الهرموني، لكن هذا يسبب ضرراً لجسم الشخص؛ وهو أمر محرّم في الإسلام، ولا يتم ذلك إلا بناءً على نصيحة طبية (الزحيلي 2007).

ومع ذلك، ينبغي إجراء مجموعة مستمرة وواسعة النطاق من أنشطة الدعوة والتوعية لتعزيز الرعاية التربوية كخيار إيجابي للرعاية البديلة للأطفال الذين تعتبر الحضانة ضرورية ومناسبة لهم، خاصةً في السياقات الإسلامية، وذلك بالإضافة إلى استشارة العلماء المسلمين على المستوى المحلي ونشر إرشاداتهم. ويجري أعضاء مؤسسة عائلة لكل طفل ومؤسسة نهر الأردن بالأردن والجمعية المحمدية بإندونيسيا مشاورات مع الأئمة المحليين وقادة المجتمع، ويشركونهم في الأمر بصفة دورية. وتضطلع المساجد في الأردن المحلية بدورٍ بالغ الأهمية في زيادة الوعي باحتياجات الأطفال الذين فقدوا الرعاية الأبوية، لتذكير المجتمع بالتزامهم المجتمعي برعاية هؤلاء الأطفال.

2. تعزيز الرعاية التربوية التي تضع احتياجات الطفل واهتماماته في المقام الأول

يتمثل التحدي الرئيسي الثاني من حيث المواقف والممارسات في الاعتقاد بأن مقدمي الرعاية المحتملين سيرغبون فقط في رعاية طفل على أساس طويل الأجل أو دائم، وهو تحدٍ قائم في بعض الثقافات مثل السياقات الإسلامية التي تعتبر الروابط والولاء العائلي فيها أمرًا قويًا ودائمًا وغير قابل للتحويل. ويحذر الآباء ومقدمو الرعاية في جميع الثقافات حذرًا غريزيًا من تكوين روابط وثيقة مع طفل من المحتمل أن ينفصلوا عنه بعد ذلك، بالإضافة إلى أن الأزواج الذين ليس لديهم أطفال يفضلون رعاية تربوية طويلة الأجل باعتبارها وسيلة لتأسيس أو بناء أسرة خاصة بهم. ويمكن اعتبار الرعاية التربوية طريقة أسهل وأسرع للعثور على طفل للعائلة إذا لم يكن التبني خيارًا قانونيًا أو قابلاً للتطبيق، كما هو الحال في معظم الأنظمة القانونية الإسلامية، أو إذا كان التبني ممكنًا ولكنه مكلف أو كانت ترتيباته ذات طابع بيروقراطي. إلا أنه حينما تشجع الحكومة الأفراد – وهي على علم بهذا الدافع – على التقدم بطلب للرعاية التربوية لهذه الأسباب، فمن المحتمل أن يتعارض دافع ومصالح المتقدمين مع احتياجات الطفل، والذي قد يكون للرعاية البديلة لفترة محدودة فقط، مع الحفاظ على هويتهم وعلاقاتهم العائلية، ودعمهم للعودة إلى أسرهم الأصلية إذا كان ذلك ممكنًا في أقرب وقت.

الرعاية التربوية العملية (المعروفة باسم «الأسر البديلة») في مصر

«يُنظر إلى الرعاية البديلة على أنها خدمة تُقدم للعائلات التي لا تتوقع إنجاب أطفال لأي سبب وتريد رعاية أطفال: «الرعاية البديلة هي خدمة تتيح للأزواج الذين لم يهبهم الله أطفالًا تربية طفل في منزلهم». (مقابلة مع أخصائي اجتماعي حكومي) جدير بالذكر أن الأخصائيين الاجتماعيين وصفوا الأسر البديلة بأنها خدمة للعائلات وليست خدمة للأطفال الذين يفتقرون إلى الرعاية الأبوية». (علي 2016)

ومن النتائج الأخرى المترتبة على السماح بالرعاية التربوية بوصفها طريقة لمنح طفل للزوجين الذين ليس لديهم أطفال هي أن هؤلاء الأزواج يميلون بعد ذلك إلى تفضيل أن يُتركوا للعيش بمفردهم باعتبارهم «أسرة عادية». ويعني ذلك أنهم يفضلون عدم السماح أو التعاون للوفاء ببعض المتطلبات الرئيسية للرعاية التربوية المرتكزة إلى الطفل، التي تشمل زيارة الأخصائيين الاجتماعيين أو غيرهم من المتخصصين، وحضور اجتماعات المتخصصين المسؤولين عن الطفل لتخطيط أو مراجعة رعاية التبني أو استضافة هذه الاجتماعات، أو السماح للطفل أو دعمه أو إرشاده للتواصل مع والديه أو أقربائه البيولوجيين، والتوضيح للطفل وتقديم الدعم له لمعرفة أصوله وأسباب تواجده في رعاية بديلة. وعند تقديم إعانات الرعاية التربوية، يميل هؤلاء الأزواج إلى رفضها؛ لأنهم يرون أن تلقي المدفوعات يقوض التصور بأنهم أسرة عادية أو التصرف بغريزة الأبوة. ويشعر الوالدان القائمان على الرعاية التربوية بعد رفضهم هذا الدعم المالي شعورًا إضافيًا بعدم ضرورة الوفاء بمتطلبات الأخصائيين الاجتماعيين والهيئة التي وَضعت الطفل معهم (علي 2016).

مقدم من منظمة «Hayat Sende»، تركيا:

ينبغي أن تبدأ الأسر الحاضنة المحتمل عملها وهي على استعداد للعمل مع الأسرة البيولوجية للطفل ودعم الطفل لفترة معينة من حياته، سواء طالت أم قصرت. ويجب تشجيع هذا النوع من النهج الذي يركز على الطفل بدلاً من إعطاء مقدمي الرعاية التربوية ضمانات غير واقعية بأن جميع حالات الإيواء الأسري ستكون طويلة الأجل. ويقيم مقدمو الرعاية التربوية علاقات عاطفية مع أطفالهم المحتضنين، لكن ينبغي أن يعرفوا أنه ليس كل الأطفال بحاجة إلى رعاية طويلة الأجل. لذلك عليهم الإلمام التام والقدرة على المشاركة في التخطيط لمستقبل الطفل على المدى البعيد، بما يتماشى مع مصلحته، سواء كان كذلك يعني العودة إلى أسرهم البيولوجية، أو البقاء في الرعاية التربوية على المدى البعيد، أو غيرها من الرعاية طويلة الأجل أو الدائمة.

3. الانفتاح حول أصول الطفل والاتصال بالأسرة البيولوجية

بالإضافة إلى الإحجام عن التعاون وتنفيذ خطة الإيواء التي تخدم مصلحة الطفل، يختار العديد من مقدمي الرعاية، في الظروف التي لا تكون فيها الرعاية التربوية التي تركز على الطفل مستقرة بقوة التصرف بشكل مباشر ضد مصالح الطفل وحقوقه، والتصرف وفق مصلحتهم الخاصة عن طريق تعمد إخفاء حقيقة أصول الطفل عن الطفل وكذلك الأصدقاء والجيران. وإنما يتصرفون كما لو كان الطفل منتسبًا إليهم ويخبرون الطفل بأنهم أبواه البيولوجيان. ويمكن أن تكون لذلك عواقب سلبية للغاية حيث يصبح الطفل أكبر سنًا ويحاول الاستفسار واستكشاف هويته وشعوره بالانتماء، وينظر في أوجه التشابه والاختلاف بينه وبين أفراد اسرته، وغالبًا ما يشعر بأنه في الحقيقة مختلفًا عن غيره ولا يعامل معاملة الآخرين، وذلك قبل إخباره بالحقيقة. ونتيجةً لذلك، يتولد لدى الطفل شعور بالخيانة أو الخداع عند إخباره في هذه الحالة بأصله، أو في كثير من الأحيان عن اكتشافه ذلك عن طريق الخطأ من شخص أو مصدر آخر، ثم يُجبر الوالدان على إخباره بالحقيقة. وهذا يضر باحترام الطفل لذاته وثقته بنفسه وشعوره بالأمن، وكثيرًا ما يدفعه إلى رفض الأسرة الحاضنة والسعي لمصاحبة الآخرين ممن يشعر أنهم ينتمون إليه والذين سيقبلونه دون قيد أو شرط على حالته التي هو عليها، وقد يشمل ذلك محاولة العثور على أحد الوالدين أو الأخوة أو الأقارب الآخرين.

تحديات الممارسة

رفض مقدمي الكفالة في مصر السماح للأخصائيين الاجتماعيين بالسلطات المحلية بزيارتهم في المنزل

«بعد استلام الآباء للطفل، فإنهم يبذلون قصارى جهدهم للاختفاء، فهم بالفعل يسببون لنا المتاعب للتواصل معهم، وهم دائمًا قلقون من أن يعرف الناس أن الطفل لا ينتسب إليهم بيولوجيًا». مقابلة مع أحد الأخصائيين الاجتماعيين، مقتبسة من تقرير علي، 2016.

إحجام مقدمي الكفالة / الرعاية التربوية في تركيا ومصر عن دعم التواصل أو التعاون مع الأقارب البيولوجيين

نادرًا ما يحدث في تركيا تواصلًا مباشرًا بين الأطفال وآباءهم البيولوجيين، وعادة ما يُقدم الدعم لهؤلاء الأطفال الذين لديهم علاقات جيدة مع أسرهم لإعادة الاندماج في رعاية الأسرة في مرحلة مبكرة للغاية، ولا تتضمن معظم حالات الإيواء الأسري على المدى الطويل التواصل المنتظم، حتى في الحالات التي يكون فيها مقدمو الرعاية التربوية مستعدين لإعلام الأطفال بأصولهم والأسباب التي جعلتهم يلتحقون برعاية تربوية، لأن هذا يكون غالباً ما يفضله مقدمو الرعاية التربوية حيث أنهم قلقون بشأن ما قد ينجم من اختلال وتأثير على الإيواء الأسري جراء هذا التواصل، لا سيما إذا كان سلوك القريب أو الأقارب يزعج الطفل. (منظمة Hayat Sende, التشاور مع مقدمي الرعاية, 2018.)

تشير المقابلات التي أجريت مع الأخصائيين الاجتماعيين في مصر إلى أنهم يتأكدون من أن الأطفال المقيمين في رعاية تربوية طويلة الأجل (بموجب نظام الكفالة) يتامى أو لا يمكن جمعهم مع والديهم البيولوجيين، حسبما أوضح أحد الأخصائيين الاجتماعيين: «لا يمكننا وضع الأطفال المعروف آباءهم في نظام العائلات البديلة، وسيكون الأمر بالغ التعقيد عندما يطلب الوالدان الأصليان أطفالهم، فهم في نهاية الأمر الوالدان الحقيقيان، وهذا لا يجلب لنا إلا المشاكل التي نحن في غني عنها». (مقابلة مع أحد الأخصائيين الاجتماعيين، مقتبسة من تقرير علي، 2016.)

مقارنة نظم الرعاية التربوية في خمسة بلدان

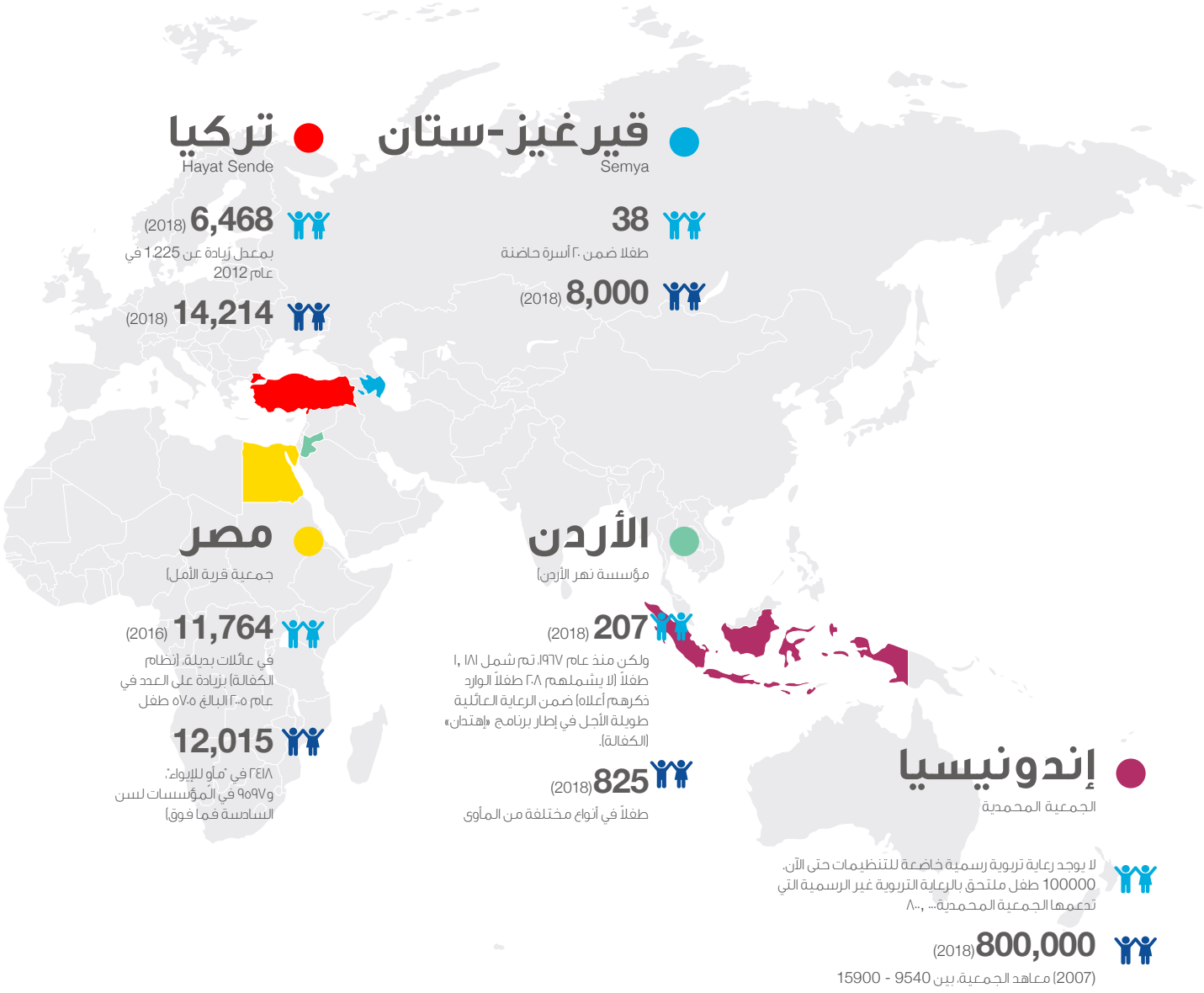

قيرغيز-ستان
Semya

38
طفلا ضمن ٢٠ أسرة حاضنة

8,000 (2018)

تركيا
Hayat Sende

6,468 (2018)
بمعدل زيادة عن 1.225 في عام 2012

14,214 (2018)

مصر
جمعية قرية الأمل)

11,764 (2016)
في عائلات بديلة. (نظام الكفالة) بزيادة على العدد في عام ٢٠٠٥ البالغ ٥٧٠ طفل

12,015
٢٤١٨ في "مأوى للإيواء"
و٩٥٩٧ في المؤسسات لسن السادسة فما فوق)

الأردن
مؤسسة نهر الأردن)

207 (2018)
ولكن منذ عام ١٩٦٧، تم شمل ١,١٨١ طفلاً (لا يشملهم ٢٠٨ طفلاً الوارد ذكرهم أعلاه) ضمن الرعاية العائلية طويلة الأجل في إطار برنامج «إهتدان» (الكفالة).

825 (2018)
طفلاً في أنواع مختلفة من المأوى

إندونيسيا
الجمعية المحمدية

لا يوجد رعاية تربوية رسمية خاضعة للتنظيمات حتى الآن.
100000 طفل ملتحق بالرعاية التربوية غير الرسمية التي تدعمها الجمعية المحمدية... ٨٠٠,

800,000 (2018)
(2007) معاهد الجمعية بين 9540 - 15900

عدد أطفال الرعاية التربوية / رعاية تربوية أخرى

عدد أطفال الرعاية السكنية

البلد	الوضع القانوني للرعاية التربوية	الإنجازات
مصر[10]	بتنظيم من وزارة التضامن الاجتماعي وإشراف إدارات الأسرة والطفولة المحلية، تماشيًا مع قانون الطفل المصري رقم 126، عام 2008.	الرعاية التربوية المعترف بها في قانون الطفل لعام 2008، وتعمل الحكومة الآن على تحديث نظام الكفالة وتحسينه، بما في ذلك توضيح المعايير والمتطلبات لمقدمي الرعاية التربوية. تعمل جمعية قرية الأمل على تطوير نهج أكثر تركيزًا على الطفل وعلى المجتمع، لتمكين تنفيذ الرعاية التربوية لأطفال الشوارع، واستقدام أسر المجتمع المحلي القادرة والمستعدة للعمل مع هؤلاء الأطفال وعائلاتهم الأصلية.
إندونيسيا	لائحة وزارة الشؤون الاجتماعية رقم 2013/21: رعاية الأطفال- تحتاج إلى مراجعة. المعايير الوطنية لرعاية الطفل، ٢٠١٧. لدي الجمعية المحمدية معايير الرعاية الخاصة بها والتي تعكس القيم الإسلامية.	إنشاء Aliansi Pengasuhan Berbasis Keluarga (تحالف الرعاية التربوية) مع ٢٤ شريكًا من بينهم الجمعية المحمدية ومنظمة أنقذوا الأطفال ومنظمة قرى الأطفال العالمية sos واليونيسف. التشاور على نطاق واسع مع العديد من الهيئات بما في ذلك أعضاء وشركاء مؤسسة عائلة لكل طفل والتحالف الوطني في سبيل تطوير لوائح الرعاية التربوية الجديدة. مجموعة كبيرة من الحملات الدعائية التي تروج للرعاية التربوية، وإشراك القيادات الدينية والجهات المؤثرة، والاستفادة من تأثير الجمعية المحمدية في تعزيز الرعاية التربوية باعتبارها تتماشى مع قيم وتعاليم الإسلام.
الأردن	قد نصت المادة 37.ب.3. من قانون الأحداث لعام 2014 على الرعاية التربوية. حيث تم وضع إطار وطني للرعاية البديلة، لكن لم تتم الموافقة عليه بعد.	تطوير نموذج شامل لرعاية الأطفال يتمحور حول الطفل، منذ عام ٢٠١١، بدعم من جامعة كولومبيا (الولايات المتحدة الأمريكية) ومؤسسة نهر الأردن. تدريب الأخصائيين الاجتماعيين ومقدمي الرعاية بما يتماشى مع برنامج تدريبي شامل. تقديم البدلات والدعم المنتظم لمقدمي الرعاية. مساعدة أئمة المساجد المحلية في تجنيد مقدمي الرعاية، مما يساهم في التغلب على مخاوف الناس من أن يكون تقديم الرعاية التربوية من جانب غير الأقارب ضد التقاليد والممارسات الإسلامية.
قيرغيز-ستان	قانون الطفل لعام 2012، فضلاً عن مشروع لوائح الرعاية التربوية	تم صياغة لوائح مفصلة للرعاية التربوية، ولكن لم تتم الموافقة عليها بعد. تم التعاقد مع منظمتين غير حكوميتين، بدعم من الاتحاد الأوروبي واليونيسيف، لتدريب مقدمي الرعاية (يبلغ عددهم حوالي ١٥٠)، إلا أنه مازال عدد حالات إيداع الأطفال منخفضًا. قام عدد قليل من المشاريع التجريبية الصغيرة بالعمل على تطوير الرعاية التربوية على مدى السنوات العشر الماضية، ولكن لم يتم حتى الآن تحقيق أي منها.
تركيا	قانون حماية الطفل لعام 2005 اللوائح الوطنية للرعاية التربوية لعام 2012 تنظمه وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية.	تحقيق زيادة كبيرة في مجال توظيف مقدمي الرعاية التربوية وإيداع الأطفال ضمن برنامج الرعاية التربوية، مما يقلل من حالات اللجوء للرعاية المؤسسية. معظم حالات الإيداع التربوي تكون طويلة الأجل. يتم تقييم مقدمي الرعاية التربوية وفقًا للوائح، حيث يتلقون تدريبًا ودعمًا معيارًا. تلعب جمعيات الرعاية التربوية دورًا رئيسيًا في تقديم الدعم المتبادل والمجال الدعوي.

10 - مصر: بيانات من اليونيسف والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2017.

التحديات الرئيسية التي تواجه مجال تطوير الرعاية التربوية ضمن السياقات الإسلامية

فيما يلي تلخيص للتحديات الرئيسية التي واجهتنا البلدان الخمسة الواردة في الجدول أعلاه، وذلك بناءً على تجربة وتقدير أعضاء مؤسسة عائلة لكل طفل.

1. إن عدم وجود أساس تشريعي قوي للرعاية التربوية الرسمية والمنظمة التي تتمحور حول الطفل يفضي في نهاية المطاف بجعل محاور تركيز نظام الرعاية التربوية تقتصر فقط على الرعاية الطويلة الاجل للرضع الذين قد تنازل عنهم والديهم، بدلا من أن تركز على الاطفال ذوي أعمار وأوضاع مختلفة، بما فيهم أولئك الذين قد يحتاجون إلى رعاية تربوية قصيرة الأجل كجزء من سياسة التدخل لدعم أسرهم.

في السياقات الإسلامية التي تمارس فيها الرعاية التربوية، عادةً ما يتم ممارستها استنادًا إلى أحد المواد المبسطة التي ينص عليها التشريع والتي تشير إلى رعاية الأطفال من جانب «شخص موثوق به» أو أسرة بديلة، وذلك في حال انعدام التشريعات واللوائح والمعايير الشاملة. وعليه يمكن تطبيق برنامج الرعاية التربوية ليصب في مصلحة الأفراد الراغبين في تبنى طفل، فضلاً عن الأطفال الذين في حاجة إلى مجموعة متنوعة من أشكال الرعاية لتلبية احتياجاتهم المختلفة. نظرًا لأن الأزواج ذوي النفوذ الاجتماعية والاقتصادية والذين يرغبون في تبنى طفل يميلون إلى أن يحظوا بسلطة ونفوذ أكبر بخلاف الأطفال الذين فقدوا الرعاية التربوية أو عرضةً لفقدانها، فغالبًا ما يتم تطبيق الرعاية التربوية غير المنظمة لصالح هؤلاء الأزواج الذين ليس لديهم أطفال بدلاً من الأطفال المعرضين للخطر. ويمثل هذا خطرًا في حد ذاته بالنسبة للشريعة الإسلامية التي لا تسمح بالتبني الرسمي، مما يفضي بهؤلاء الأزواج للبحث عن بدائل. في العديد من الدول الإسلامية، يُنظر إلى الكفالة على أنها بديل للتبني، ولكن في بعض الأحيان قد يتم الخلط بين الرعاية التربوية والكفالة، أو تفضيلها على الكفالة إذا كانت تنطوي على قدر أقل من البيروقراطية أو في حالة توفر البدلات أو أشكال الدعم الأخرى. والنتيجة هي أن الأزواج الذين يريدون وبشدة أن يكون لديهم طفل، مثلهم مثل «الأسرة العادية»، يتقدمون بطلب للحصول على الرعاية التربوية، ولكنهم لا يملكون دوماً معايير الالتزام المطلوب للوفاء بالاحتياجات المعقدة (والعلاقات القائمة) للطفل المتبنى قبل احتياجاتهم الشخصية.

كما أن عدم وجود تشريعات ولوائح مفصلة يعوق دون مراقبة ومراجعة حالات إيداع الأطفال لضمان أن يكون لكل طفل خطة رعاية تحدد احتياجات الطفل وتشتمل على هدف طويل الأجل يصب في مصلحة الطفل. قد تتضمن هذه الخطط الاتصال المنتظم مع الأسر الأصلية للمساعدة في عملية إعادة الاندماج. يميل الآباء بالتبني الذين يريدون فقط أن يكون لهم «طفلهم الخاص» إلى أن يكون الطفل أصغر سنًا قدر الإمكان، وفي بعض السياقات يفضلون تبنى الفتيات نظرًا لأنهن أقل عرضة لإظهار سلوكيات معادية فيما بعد. كما أنهم أكثر ميلاً لرفض الاتصال بالأسر الأصلية، والامتناع عن إخبار الأطفال بأصولهم وإخفائها عن الآخرين؛ حيث أنهم أقل تعاونًا فيما يتعلق بأي خطة من شأنها المساعدة في عملية الاندماج. وغالبًا ما يفشلون في التعاون مع المتطلبات اللازمة لإجراء زيارات منتظمة من جانب الأخصائيين الاجتماعيين. إن تفضيل الأزواج الذين ليس لديهم أطفال لتبنى الرضع، والفتيات على وجه التحديد في بعض البلدان، يحد من عدد الأطفال الذين بحاجة للحصول على الرعاية البديلة والذين يمكنهم الاستفادة من الرعاية التربوية كبديل للرعاية السكنية، نظرًا لأن العديد من هؤلاء الأطفال هم في سن الدراسة؛ وبناءً على تجربة أعضائنا في منطقة الشرق الأوسط، من المرجح أن يكون عدد الأولاد الذين يتلقون الرعاية أكثر من الفتيات، حيث أنه في كثير من الأحيان يكون هؤلاء الأطفال أولاد سواء اختاروا أو ارغموا على ترك منازلهم، ومن ثم يجبرون على البحث عن عمل و/أو العيش في الشوارع (علي 2016).

2. الجهود المبذولة من جانب إدارة أو موظفي المؤسسات السكنية، أو غيرهم من الجهات الداعمة مثل الجهات المانحة والمنظمات الدينية

من المعروف في البلدان التي تعتمد على الرعاية السكنية أن إدارة المؤسسات أو موظفيها في سعي دائم لمقاومة الجهود الرامية إلى إغلاق المؤسسات أو تقليص عددها أو تحويلها، لتوفير الرعاية للمزيد من الأطفال من خلال البدائل التي تقوم على أساس أسري، أو الوحدات السكنية الصغيرة أو ذات الطابع الأسري أو الأكثر تخصصاً. ويحتجون في مسعاهم على أن الأطفال في حاجة إلى تلقي رعاية متخصصة والتي لا يمكن توفيرها إلا من خلالهم، ولكن الواقع على خلاف ذلك حيث أن دافعهم وراء ذلك هو رغبتهم في الحفاظ على وظائفهم ومصادر دخلهم. في أحد الدول الأعضاء في مؤسسة عائلة لكل طفل ضمن السياقات الإسلامية والتي لها باع طويل في هذا المجال، لوحظ أن مديري الرعاية السكنية يعارضون الرعاية التي تقوم على أساس أسري لأنهم يعتقدون أنه من الأسهل الإشراف على الأطفال في المؤسسات. يميل هذا الاحتجاج إلى أن يكون مبني على أساس راحة الموظفين بدلاً من كونه في مصلحة الأطفال، وكما يتجاهل أيضًا متوسط التكلفة الأعلى لكل طفل في حال حصوله على الرعاية في المؤسسات الكبيرة (Carter 2005؛ Delap 2011).

3. في السياقات الإسلامية، غالبًا ما يتم تجريب الرعاية البديلة، ولكن لا يتم توسيع نطاقها بشكل فعال أو مستدام على المستوى الوطني، بسبب نقص الاستثمارات المقدمة من الحكومة أو الجهات المانحة أو عدم الالتزام.

شهدت جميع البلدان التي تم سردها بالتفصيل في دليل الممارسة هذا بعض مبادرات الرعاية التربوية على نطاق ضيق والتي يتم تمويلها عادة من جانب الحكومة أو الجهات المانحة الأخرى كالمشاريع التجريبية بهدف التوسع في وقت لاحق على المستوى الوطني. ومع ذلك، فإن العديد من الحكومات في هذه البلدان، بعد دعمها أو سماحها بإقامة المشاريع التجريبية، فشلت في الالتزام بتوفير الأموال والموارد والدعم السياسي اللازم لتنفيذ الرعاية التربوية على المستوى الوطني. لاحظ الأعضاء في هذه البلدان أن نقص تمويل الرعاية التربوية، والذي يفسر بعض الأحيان على أنه ضرورة للإبقاء عليها بتكلفة منخفضة (إثباتًا لما يحتج به البعض من أنها ستوفر المال مقارنة بالرعاية السكنية)، ينتج عنه بعض الآثار السلبية:

- عدم توفر العدد الكافي من الاخصائيين الاجتماعيين المدربين لتأدية عملهم في مجال دعم الرعاية التربوية؛
- ضعف تدريب من يتم تعينهم في مجال الدعم فضلاً عن افتقارهم للموارد وقلة الإشراف.
- نقص التدريب والموارد والدعم مما يعني أن الأخصائيين الاجتماعيين غير قادرين على دعم حالات الإيواء الأسري بشكل كاف، ولا على تزويد مقدمي الرعاية بالمعلومات الأساسية بشأن احتياجات الأطفال وخلفياتهم التي يحتجونها ليتمكنوا من أداء دورهم الرعوي.
- عدم تزويد الأخصائيين الاجتماعيين بما يكفي من تكاليف السفر أو الوقت اللازم للقيام بزيارات الدعم والمراقبة ولإجراء مراجعات لحالات الإيواء، والتي لا غنى عنها لضمان التنفيذ بأعلى قدر من الجودة الذي يحفظ حقوق الأطفال ويلبي احتياجاتهم؛
- تخفيض أو خصم الإعانات المخصصة للرعاية التربوية بشكل كامل، غالبًا ما يتم ذلك كإجراء تدبيري لتوفير التكاليف، والذي لا تقتصر تابعاته على عدم تلبية احتياجات الأطفال الأساسية فحسب، بل وأيضًا يساهم في شعور مقدمي الرعاية التربوية أنهم أقل إلزامًا من الناحية الأخلاقية بالتعاون مع أخصائيين اجتماعيين عاملين بالهيئات المحلية، ويشمل هذا التعاون السماح لهم بإجراء الزيارات والمراجعات، والعمل على تنفيذ خطط الرعاية المتفق عليها التي قد تشمل الاتصال وإعادة الإدماج؛ كما يمكن أن يُفضي ذلك إلى أيضًا احتمالية اهمال مقدمي الرعاية التربوية للأطفال أو استغلالهم، على سبيل المثال في الأعمال المنزلية؛
- صعوبة إيواء أطفال الرعاية التربوية الذين بحاجة إلى احتياجات تعليمية خاصة من أي نوع أو من ذوي السلوكيات المعادية أو الإعاقة، نظرًا لنقص التمويل الكافي لتوفير الخدمات الإضافية في المجتمع أو في المدرسة حسبما يقتضي الحال، بالإضافة إلى انعدام الدعم المتخصص من جانب علماء النفس لمعالجة مثل هذه السلوكيات المعادية.

سيتم نشر القسمين التاليين على نحو منفصل.

يعرض **الجزء ب** ملخصًا للمراحل الرئيسية في عملية الرعاية التربوية في السياقات الإسلامية، أما بالنسبة لكل مرحلة، فيستعرض العناصر الرئيسية لما يعتبره أعضاؤنا ضمن نطاق الممارسة الجيدة، والممارسة التي تعكس المعايير والمبادئ العالمية، على النحو المنصوص عليه في المبادئ التوجيهية للرعاية البديلة للأطفال (UN 2010)، ودليل تنفيذها (Cantwell et al. 2012). لم يتم عرض هذا القسم بصفته نموذجًا «للممارسات الجيدة» أو لمجموعة واحدة من المعايير أو الإجراءات. ولا يكمن الهدف منه في تقديم الرعاية التربوية على سائر أشكال الرعاية الأخرى. ولكنه بمثابة دليل للعناصر الأساسية للممارسة الجيدة يقدمها أعضاء مؤسسة عائلة لكل طفل، بمساعدة خبير استشاري، في مجال الرعاية التربوية من أجل مساعدة الممارسين وواضعي السياسات في:

- تحديد متى ولأي الأطفال، قد تكون الرعاية البديلة هي الحل الأنسب على المدى القصير أو الطويل، مقارنة بخيارات الرعاية البديلة الأخرى؛
- لتخطيط كيفية تجنيد وتقييم وإعداد مقدمي الرعاية، ومن ثم مراقبة ودعم حالات الإيواء، وذلك لضمان تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الرعاية التربوية، وتقليل المخاطر إلى الحد الأدنى.

ومن المحتم أن تختلف طريقة تطبيق هذا التوجيه في سياقات مختلفة، وفقاً للسياقات والاحتياجات المحلية المختلفة.

يتضمن **الجزء (ج)** مجموعة من أساليب الممارسة، لدعم الجوانب المختلفة لممارسة الرعاية التربوية في السياقات الإسلامية، والمواد التعليمية التي ت

المراجع

Ali, S. M. (2016) ***Foster care in Egypt: A study of policies, laws, and practice.*** Thesis for Master of Public Policy, the American University in Cairo.

Al-Zuhayli, W. (2007) *Al-Wajīz fī al-Fiqh al-Islāmī, Vol. 2.* Damascus, p.347.

Atwool, N. (2018) Opinion piece: Are we setting children in care and their care givers up to fail? Children Australia, 43 (4), p. 225–227.

Better Care Network (undated) Glossary of key terms. https://bettercarenetwork.org/toolkit/glossary-of-key-terms

Browne, K. (2009) *The risk of harm to young children in institutional care.* Better Care Network and Save the Children. London: Save the Children.

Cantwell, N. D., Davidson, J., Elsley, S., Milligan, I. and Quinn, N. (2012) *Moving forward: Implementing the 'Guidelines for the Alternative Care of Children'.* Glasgow, UK: Centre for Excellence for Looked After Children in Scotland.

Carter, R. (2005) *Every child matters: A study of institutional childcare in Central and Eastern Europe and the former Soviet Union.* EveryChild

Delap, E. (2011) *Scaling down: Reducing, reshaping and improving residential care around the world.* London: EveryChild.

EveryChild (2011) *Fostering better care: Improving foster care provision around the world.* London: EveryChild.

Family for Every Child (2015a) *Strategies for delivering safe and effective foster care: A review of the evidence for those designing and delivering foster care programmes.* London: Family for Every Child.

Family for Every Child (2015b) *The place of foster care in the continuum of care choices: A review of the evidence for policymakers.* London: Family for Every Child.

Family for Every Child (2016) *Guidelines on children's reintegration, developed by the inter-agency group on children's reintegration.* https://familyforeverychild.org/report/guidelines-childrens-reintegration-2/

Kaasbølla, J., Lassemo, E., Paulsen, V., Melby, L., and Solveig, O. O. (2019) Foster parents' needs, perceptions and satisfaction with foster parent training: A systematic literature review. Children and Youth Services Review, 101, June 2019, p.33-41.

Karim, S. Z. (2018) *Adoption and fostering in the UK: Islamic guidance on the contemporary practice of adoption and fostering in the UK.* UK: Penny Appeal, www.pennyappeal.org

Lord, J. and Borthwick, S. (2009) *Together or apart? Assessing siblings for permanent placement.* BAAF Good Practice Guide: first published 2001.

Martin, F. and Sudjarat, T. (2007) *Someone that matters: The quality of care in childcare institutions in Indonesia.* Jakarta: Save the Children, DEPSOS RI and UNICEF.

Megahead, H. A. and Cesario, S. (2008) Family foster care, kinship networks and residential care of abandoned infants in Egypt. Journal of Family Social Work, 11 (4), p.463-477.

O'Kane, C. and Lubis, S. (2016) *Alternative child care and deinstitutionalisation: A case study of Indonesia.* SOS Children's Villages International and European Commission.

Rotabi, K. S., Broomfeld, N. F., Lee, J. and Abu Sarhan, T. (2017) The care of orphaned and vulnerable children in Islam: Exploring kafala with Muslim social work practice with unaccompanied refugee minors in the United States. *Journal of Human Rights and Social Work*, 2 (1-2), June 2017, p.16-24.

United Nations (1989) *The United Nations Convention on the Rights of the Child.* New York: United Nations.

United Nations (2010) *Guidelines for the alternative care of children. United Nations* General Assembly resolution, A/RES/64/142. New York: United Nations.

UNICEF and CAPMAS (2017) *Children in Egypt 2016: A statistical digest.* Cairo: The Central Agency for Public Mobilization and Statistics (CAPMAS), Egypt and UNICEF. https://www.unicef.org/egypt/media/1346/file

Williamson, J. and Greenberg, A. (2010) *Families, not orphanages.* Better Care Network working paper, September 2010. Better Care Network.

Wilson, K., Sinclair, I., Taylor, C., Pithouse, A. and Sellick, C. (2004) *Fostering success. An exploration of the research literature in foster care.* Social Care Institute for Excellence (SCIE): London. https://www.scie.org.uk/publications/knowledgereviews/kr05.pdf

Find out more about the work we do at:

www.familyforeverychild.org

info@familyforeverychild.org

@familyforeveryc

Family for every child